معارضات الخارج بين التدويل والتخوين والمصير

محمد نادر العمري

يندرج بحث إشكالية التمثيل السياسي للمعارضة السورية الخارجية، وآليات عملها، وأشكال تجلياتها الراهنة، ضمن إطار البحث الموضوعي لسيرورتها وديمومتها السياسية المحمولة على أزمة بنيوية منذ بدء الأزمة السورية.

فالمتابع للمفاصل السياسية التي مرت بها هذه المعارضات، كان ومازال، ينكشف على مزيد من الانقسام والتشتت، وصولاً إلى التنابذ والعداء. وإذا كان ذلك يتعلق في مراحل معينة بخلافات إيديولوجية وفكرية وثقافية، وأخرى سياسية لها علاقة بالموقف من الحوار مع الحكومة السورية أو تمسكها بما أسمته انتقالاً سياسياً وتسلم السلطة. فإن العامل الأبرز تجاوز ذلك إلى خلافات إشكالية تتعلق بالعوامل الخارجية المتمثلة بالدول الداعمة لها، وتأثيرها على تركيبة هذه المعارضة واصطفافاتها ضمن العملية السياسية. ولم تنكشف تماماً تجليات هذه المواقف في بداية الأزمة، نتيجة رغبة الدول المعنية في عدم إظهار تدخلها بصورة علنية في الشأن السوري، وذلك لتسويغ نشوء المجموعات المسلحة وتهيئة الأجواء لها بالدرجة الأولى، وثانياً لتتمكن هذه الدول من إيجاد واجهة سياسية لهذه التنظيمات، لكن ذلك تغير بشكل دراماتيكي مع إخفاق هذه المعارضات من إيجاد نظام بنيوي موحد لها، لذلك سعت الدول الداعمة لها لإنشاء كيانات ابتداء بمجلس إسطنبول وصولاً لما سمي بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والهيئة العليا للمفاوضات.

وضمن هذا السياق عانت المعارضة من إشكالية مركبة تتمثل في محاولة أطرافها احتكار تمثيل المعارضة حتى في المباحثات التي شهدتها أروقة جنيف. ويتجلى ذلك باستخدام أعضائها لهجة تخوينية، تكشف عن هشاشة طبيعة علاقتها البينية، وتأصل التناقض والتباين بين مكوناتها، وأيضاً عن نمط تفكيرها وتوجهاتها السياسية. وينسحب ذلك على طبيعة الموقف السياسي من السلطة، والدولة، وإشكالية وضعهما في خانة واحدة، على أساس الربط الميكانيكي. كما أن زيادة الفجوة بين أطراف المعارضة من جهة، وبينها وبين السوريين من جهة أخرى، حولتها لحالة خارجية مرتبطة بالدول الداعمة لها، لدرجة أصبح تمثيل مصالح تلك الدول والتماهي مع سياساتها، يتقدم على ما ادعته هذه المعارضة من تحقيق مطالب السوريين وتمثيلهم.

كما افتقدت المعارضات الخارجية برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إستراتيجياً، يمكّنها من التعبير عن ذاتها، إضافة إلى ذلك، فإن مسعى الائتلاف لزج معارضين سياسيين مع نظرائهم المسلحين باءت بالفشل، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة منها: ارتهانها إلى قوى إقليمية متناقضة ومتصارعة في إيديولوجياتها مثل الوهابية والإخوان المسلمين، ومشكوك في صدقيتها بدعم السوريين في الحفاظ على وحدة الجغرافية السورية، والارتباط العضوي لمعظم أعضاء الائتلاف بالمجموعات الإرهابية وخاصة «جبهة النصرة» التي سعت لفرض ما سمي «بدولة إسلامية».

فإضافة إلى الخلافات السابقة، طال الشقاق مفهوم الهوية الوطنية السورية نفسها، فقسم من المعارضين لم يمانعوا حدوث تدخل عسكري أجنبي لإسقاط الدولة السورية على غرار النمط الليبي والعراقي، بل أصبحوا يشجعون على ذلك، معتبرين وفق زعمهم: «إن الغاية الديمقراطية الداخلية تسوغ الوسيلة العنفية الخارجية»، على حين ذهب قسم من هؤلاء المعارضين للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، مقدمين تنازلات له بغية الحصول على المساندة السياسية والعسكرية.

في ضوء كل هذه المعطيات يبرز السؤال: هل أصبحنا فعلاً في أزمة وجود معارضة؟ وهل سنشهد المزيد من لهجة التخوين بين أعضائها وأركانها؟ ومن سيجلس على طاولة الحوار في نهاية المطاف؟

من المؤكد أن مؤتمر سوتشي الذي كسر احتكار وفد الهيئة العليا للتفاوض تمثيل المعارضة، والإنجازات الميدانية المتراكمة لدمشق وحلفائها، أحدث مقاربة جديدة على مستويين: الأول: إظهار هشاشة وعدم تناغم هذه المعارضة التي اجتمعت على أسس مصلحية وليست وطنية كما ادعت طوال السنوات السابقة، وثانياً: رسخت أن معظم هذه المعارضات تفتقد تأثيرها على المجموعات المسلحة وأن هناك هوة بينهما، وهذا ظهر بوضوح في اتفاقي الجنوب السوري ومدينة إدلب، حيث غيبت المعارضة الخارجية بشكل أساسي عنهما على حين ظهر تأثير الدول الإقليمية وخاصة تركيا على المسلحين في الشمال.

فما الذي تمتلكه معارضة الخارج اليوم، سواء على الأرض السورية، أم من دعم خارجي؟ ومن ثم أي حصة بقي لها في لجنة تعديل الدستور أو في سورية الغد؟

هذا الواقع هو ما قد تستثمره تركيا في هذا التوقيت لفرض شكل معارض أو نموذج يتماهى مع أجندتها وإيديولوجيتها ضمن لجنة تعديل الدستور كخيار أخير في استثمار ما تبقى من معارضة الخارج قبل أن نشهد المزيد من فصول الفضائح التي لم يكن أولها، ولن يكون آخرها، إعلان محمد صبرا عن حجم التوظيف الخارجي لهذه المعارضات.

هذا الإعلان مجرد قطرة غيث والحبل على جرار.

بعد ظهور الخلافات السعودية الأميركية إلى العلن

ابن سلمان يبحث وجيفري تطورات الأوضاع في سورية

| وكالات

بعد ظهور الخلافات الأميركية السعودية إلى العلن، حضرت تطورات الأوضاع على الساحة السورية في مباحثات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، مع المبعوث الأميركي الخاص بالشأن السوري، جيم جيفري.

وقال مدير المكتب الخاص لولي العهد السعودي للشؤون الخاصة، بدر العساكر، عبر حسابه بموقع تويتر بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية: إن «سمو ولي العهد يلتقي المبعوث الأميركي للشأن السوري»، وأضاف: إنهما «يستعرضان العلاقات الثنائية والمستجدات الدولية والإقليمية وتطورات الأوضاع على الساحة السورية».

جاء ذلك، بعد صدام أميركي سعودي، على خلفية حديث الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عن مطالبته للملك السعودي سلمان بن عبد العزيز بأن تدفع المملكة الأموال لأميركا مقابل حمايتها.

وقال ترامب: «نحن ندافع عن دول غنية جداً ولا يدفعون مقابلاً لذلك أو يدفعون نسبة ضئيلة، ونحن نتفاهم معهم بشكل جيد، خذوا السعودية كمثال، هل تعتقدون أن لديهم بعض المال؟ نحن ندافع عنهم في حين هم يدفعون نسبة ضئيلة في المقابل، إنهم يدفعون ما نسبته ٣٠ بالمئة فقط».

وتابع: «قلت للملك سلمان وهو صديقي: اعذرني هل تمانع الدفع مقابل الجيش؟ فأجابه الملك: لم يطلب أحد مني ذلك من قبل، فقال ترامب للملك: أنا أطلب منك أيها الملك، فأجابه الملك سلمان: «هل أنت جاد؟، فرد عليه ترامب قائلاً: أنا جاد للغاية... ثق بي في ذلك، ليقول متحمساً وكاشفاً عن تعهد الملك سلمان بالدفع قائلاً: «سيقومون بالدفع»، مشيراً إلى أن الملك سلمان أخبره بأنه لا أحد تطرق لهذه النقطة سابقاً.

ورد ولي العهد السعودي على تصريحات ترامب، بأن المملكة لن تدفع شيئاً مقابل أمنها، موضحاً في الوقت ذاته أن بلاده تربطها علاقات عمل مميزة مع ترامب. وأضاف: إن المملكة تشتري الأسلحة من الولايات المتحدة، ولا تأخذها بالمجان.

وأضاف في مقابلة مع وكالة «بلومبرغ» الأميركية: «أحب العمل مع ترامب، وعليك أن تتقبل من صديقك أن يقول أموراً جيدة وأخرى سيئة».

وأول من أمس، عبّر وزير الخارجية المصري، سامح شكري، عن موقف واضح لبلاده من الأزمة السورية، وقال في كلمة له أمام «المنتدى الإقليمي الثالث للاتحاد من أجل المتوسط» في برشلونة، وفق وكالات معارضة: إن «الحل في سورية يمر باستعادة مؤسسة الدولة الوطنية الممثلة لجميع الأطياف والمكونات الموجودة في مجتمعها». وأضاف: إن «الدولة الوطنية» يجب أن تعبر عن طموحات الشعب السوري، مجدداً موقف بلاده بدعم الحل السياسي بقيادة الأمم المتحدة لعدم إمكانية استبداله بأي مسارات موازية.

واعتبر شكري، أن الحل السياسي في سورية «شرط ضروري» لمعالجة قضايا «الإرهاب والهجرة غير الشرعية والتهريب» التي تواجه منطقة المتوسط.

وفي وقت سابق، حذر شكري، المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، من تمكين العناصر الإرهابية التي انتقلت إلى محافظة إدلب السورية من الخروج عبر ممرات آمنة إلى دول أخرى بالمنطقة.

وذكر بيان للخارجية المصرية، حينها، أن شكري، خلال استقباله دي ميستورا بمقر بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، «حذر من مخاطر منح العناصر الإرهابية أي ممرات آمنة تمكنهم من مغادرة إدلب إلى مناطق ودول أخرى بالمنطقة».

عائلة المقت تندد بالحكم العنصري بحق عميد أسرى سورية والعرب

| وكالات

صدقي المقت في قاعة محكمة الاحتلال الإسرائيلي (عن الإنترنت – أرشيف)

نددت عائلة عميد الأسرى السوريين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي المناضل صدقي سليمان المقت بالحكم الصادر عن محاكم الاحتلال الإسرائيلي العنصرية بالسجن ١١ عاماً بحقه، مؤكدة أن القرار لن يثني أبناء الجولان عن نضالهم وصمودهم بوجه الممارسات العدوانية للاحتلال.

وكانت سلطات الاحتلال أفرجت في آب من عام ٢٠١٢ عن الأسير صدقي المقت بعد ٢٧ عاماً قضاها في معتقلات الاحتلال وأعادت اعتقاله في الـ٢٥ من شباط من عام ٢٠١٥ بعد اقتحام منزل عائلته والعبث بمحتوياته وتخريبها ومصادرة ما فيه من أجهزة وهواتف خلوية وحاسوب دون إعطاء أي مبرر لهذا الاعتداء الصارخ على منازل المواطنين في الجولان السوري المحتل.

وفي الـ١٦ من أيار من عام ٢٠١٧ أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بالسجن ١٤ عاماً بحق الأسير صدقي المقت بعد تأجيل محاكمته عشرات المرات، وعادت أول من أمس وأصدرت حكماً بالسجن لمدة ١١ عاماً.

ووفق وكالة «سانا»، ندد الأسير المحرر سليمان المقت والد الأسير صدقي بالحكم الصادر عن المحاكم العنصرية الإسرائيلية، واصفا إياه بـ«الباطل وغير القانوني» لأنه صادر عن محكمة احتلال غير شرعية ويتنافى مع شرعة حقوق الإنسان التي كفلتها القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية.

ودعا سليمان المقت المنظمات الحقوقية الدولية إلى الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف سياساتها العدوانية والقمعية بحق أهالي الجولان المحتل وإبطال هذا الحكم اللاإنساني، مشيراً إلى أن التهم التي وجهت لابنه غير صحيحة وهي سياسية بحتة حيث «جاء أمر اعتقاله بالتنسيق بين النظامين التركي والسعودي مع سلطات الاحتلال» لطمس حقيقة تورط هذه الأنظمة في تقديم الدعم للتنظيمات الإرهابية المسلحة.

وأكد والد الأسير، أن هذا الحكم العنصري والتعسفي لن يثني أبناء الجولان عن نضالهم وصمودهم بوجه الممارسات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي وتمسكهم بالانتماء لوطنهم الأم سورية مبيناً أن الأهل في قرى مجدل شمس وبقعاثا وعين قنية ومسعدة سيواصلون نهج المقاومة حتى دحر الاحتلال الإسرائيلي طال الزمن أم قصر.

بدوره طالب رئيس لجنة دعم الأسرى السوريين المحررين والمعتقلين في سجون الاحتلال الأسير المحرر علي اليونس المنظمات الحقوقية والدولية بالعمل على إطلاق سراح كل الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتل من سجون الاحتلال وإلزامه بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين تحت الاحتلال مؤكداً حق أبناء الجولان في مقاومة الاحتلال.

وأشار اليونس إلى أن سلطات السجون الإسرائيلية لا تترك وسيلة للتعذيب والتنكيل إلا وتستخدمها بحق الأسرى والمعتقلين وتحول أجسادهم إلى حقول للتجارب العلمية والطبية ما يعرض حياتهم للخطر والإصابة بالأمراض السرطانية كما حدث مع الأسيرين الشهيدين هايل أبو زيد وسيطان الولي اللذين استشهدا بعد خروجهما من السجن بسبب إصابتهما بأمراض سرطانية.

الأردن تواصل المماطلة: فتح «نصيب- جابر» بعد الاتفاق على جميع الترتيبات

| الوطن- وكالات

واصلت عمان سياسة المماطلة بشأن إعادة فتح معبر «نصيب – جابر» الحدودي بين سورية والأردن، حيث أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، أمس، أن إعادة فتح المعبر ستتم بعد الاتفاق على جميع الترتيبات اللازمة، من دون أن يحدد موعداً لذلك.

وكانت وزارة النقل السورية أعلنت في ٢٩ من أيلول الماضي أن المعبر سيعاد فتحه في العاشر من تشرين الأول الجاري –أي اليوم– بعد إكمالها الاستعدادات اللوجستية لذلك من الجهة السورية.

وقال الصفدي في تصريحات للصحفيين عقب لقائه وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل في عمان، وفق وكالة «أ ف ب» للأنباء: «بالنسبة لمعبر جابر نصيب سبق وإن قلنا بأننا نريد حدوداً مفتوحة (بين البلدين) وقلنا بأن هناك محادثات فنية تجري وأنه سيتم إعادة فتح الحدود عندما تنتهي اللجان الفنية من الاتفاق على جميع الترتيبات والإجراءات اللازمة لضمان فتح الحدود وبما يخدم المصلحة المشتركة».

ولم يحدد الصفدي أي تاريخ لإعادة فتح المعبر المعروف بمعبر نصيب من الجانب السوري وجابر من الجانب الأردني.

من جهته، قال باسيل مازحاً: «تمنينا بأن يفتح معبر نصيب بسرعة لكي يتمكن أخوتنا الأردنيون من أكل التفاح اللبناني قريباً».

وكان وزير النقل الأردني وليد المصري، زعم أمس أن التقصير في بعض التجهيزات اللوجستية من الجانب السوري يحول دون فتح المعبر الحدودي، مضيفاً: إن الاجتماعات لا تزال قائمة مع الجانب السوري تمهيداً لفتح الحدود.

وأكدت مصادر وثيقة الاطلاع لـ«الوطن»، أول من أمس أن الأردن تماطل بفتح معبر «نصيب – جابر» بتحريض من الولايات المتحدة الأميركية، على حين زعمت عمان أن الجانب السوري هو من يعرقل إعادة فتح المعبر الحدودي بين سورية والأردن.

وقبل اندلاع الأزمة السورية، شكّل معبر نصيب الواقع في محافظة درعا منفذاً تجارياً حيوياً بين سورية والأردن. وكان يُستخدم كذلك لنقل الصادرات من لبنان براً إلى الأسواق العربية.

وأغلقت الأردن المعبر من جهتها مطلع نيسان ٢٠١٥ بعد أن سيطرت التنظيمات الإرهابية عليه.

وتمكن الجيش العربي السوري في تموز الماضي من السيطرة على المعبر وعلى كامل الحدود مع الأردن.

وبحث الصفدي مع نظيره اللبناني جبران باسيل في عمان التعاون الاقتصادي المشترك، والأزمة السورية وملف عودة اللاجئين وإعادة فتح المعابر وأزمة الأونروا.

ووفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني فقد جاء موقف البلدين متقارباً جداً في موضوع ضرورة عودة المهجرين السوريين لديارهم، وتداول الوزيران فكرة عقد مؤتمر لدول جوار سورية حيث ينتشر اللاجئون السوريون.

وأكد باسيل في تصريح صحفي دعم بلاده لعودة الأمن والاستقرار إلى سورية وعودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، وأشار في حديثه إلى أن لبنان يتطلع بشدة إلى افتتاح الحدود السورية من أجل إعادة التبادل التجاري عبر الحدود إلى الأردن وباقي البلدان.

من جانبه جدد الصفدي دعم بلاده لحل سياسي في سورية يحفظ وحدتها ويكون مقبولاً لدى الشعب السوري، مشيراً إلى أن قرار افتتاح المعبر سيتخذ حين استكمال الاجتماعات الفنية واللوجستية بين الجانبين الأردني والسوري.

تبعات «إس ٣٠٠» تتواصل.. ونتنياهو يستبق لقاءه بوتين بالتأكيد على أطماع الاحتلال في الجولان

دراسة «إسرائيلية»: استعدادات لعدوان بري على سورية ولبنان.. وعاجزون جواً

| وكالات

تواصلت تداعيات تسليم روسيا منظومات «إس ٣٠٠» للدفاع الجوي إلى الجيش العربي السوري، حيث استبق رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لقاءه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي لم يحدد موعده بعد، بالتأكيد على أطماع الاحتلال في الجولان السوري المحتل، على حين أكدت دراسة إسرائيلية أن جيش الاحتلال يحضر لعدوان بري ضد سورية ولبنان، بسبب العجز عن تحقيق إنجاز عبر الجو.

وأعلن نتنياهو الأحد الماضي، أنه سيلتقي قريباً الرئيس الروسي، لمواصلة التعاون في التنسيق الأمني في سورية، وذلك بعدما أرعب وصول منظومات «إس ٣٠٠» الروسية للدفاع الجوي السوري، الاحتلال.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» قال نتنياهو أمس: إن «إسرائيل ترى ما يحدث اليوم في الطرف الآخر»، وأشار إلى ما سماه «المحاولات الإيرانية للتموضع عسكرياً والعدوان الذي يمارسه الإرهابيون المتشددون».

وأورد نتنياهو العديد من المغالطات في تصريحه أبرزها مزاعمه عن «سيادة إسرائيلية» على الجولان المحتل.

وزعم أن «السيادة الإسرائيلية» في الجولان المحتل تشكل ضمانا للاستقرار في المنطقة التي تحيط بنا»، وضرب كل الشرعية الدولية بزعمه أيضاً أن «وجود «إسرائيل» في الجولان هو واقع مبرر مبني على حقوق قديمة، و«السيادة الإسرائيلية» على الجولان (المحتل) هي عبارة عن واقع يجب على المجتمع الدولي الاعتراف به، وطالما كان الأمر منوطا بي سيبقى الجولان تحت «السيادة الإسرائيلية» إلى الأبد وإلا سنرى إيران وحزب الله (اللبناني) على شواطئ بحيرة طبريا».

ويؤكد قرارا مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ضرورة انسحاب «إسرائيل» إلى خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧.

وتابع نتنياهو غطرسته: «هناك محاولات مستمرة من قبل إيران وحزب الله لتشكيل قوة ستعمل ضد (الاحتلال في) الجولان والجليل (شمال فلسطين)، ونحن نحبط ذلك وطالما كان الأمر منوطا به سنواصل إحباط ذلك. سنواصل التحرك بحزم ضد المحاولات الإيرانية لفتح جبهة أخرى ضدنا في الجولان وفي سورية وسنتحرك ضد محاولاتها تحويل أسلحة فتاكة إلى حزب الله في لبنان»، في إشارة تحمل التهديد بشن عدوان جديد على سورية ولبنان. وقال نتنياهو: «سأتحدث عن هذه الأمور مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، خلال لقائي المرتقب معه، وقررت مع الرئيس بوتين إجراء تنسيق أمني يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لجيش الدفاع (الاحتلال) الإسرائيلي وللجيش الروسي وأقمنا معا علاقات طيبة بين روسيا و«إسرائيل»»، مضيفاً «أعلم أن الرئيس بوتين يفهم التزامي بأمن إسرائيل وأعلم أنه يفهم أيضاً الأهمية التي أوليها ونوليها جميعاً لهضبة الجولان (القسم المحتل منه) وللتراث اليهودي» بحسب زعمه.

منظومات «إس ٣٠٠» الروسية للدفاع الجوي (عن الإنترنت – أرشيف)

من جهته نقل موقع «رأي اليوم» الأردني، عن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، الجنرال احتياط يعقوف عميدرور: أن «الهدف الرئيسي من بناء القوّة العسكريّة الإيرانيّة في سوريّة هو ردع إسرائيل من العمل ضدّ التطوّر الإيرانيّ في المجال النوويّ العسكريّ»، معتبراً أن «منع ذلك، حتى ولو بضربةٍ إسرائيليّةٍ (عدوانية) مُفاجِئة، سيكون مقبولاً جداً، طبعاً إذا وُجِدَتْ الفرصة لتنفيذ هذا الهجوم»، على حدّ قوله.

وفي دراسة نشرها على موقع «مركز القدس للدراسات الإستراتيجية» الإسرائيلي، أوضح عميدرور، أنه «من الناحية السياسيّة فإن التحدّي الإسرائيليّ هو مُضاعَف، أولاً، يتحتّم على «إسرائيل» إيجاد حريّة نشاط في الأجواء السوريّة، على الرغم منّ وجود القوّات الروسيّة ومنظومة «إس ٣٠٠» والثاني، يتمثّل في تجنيد الولايات المُتحدّة الأميركيّة التي تُبدي عدم اهتمام، تجنيدها لأن تعمل جنباً إلى جنبٍ مع «إسرائيل»، وإلّا تكون بمثابة مُشاهِد من أطراف الملعب»، على حدّ وصفَه.

وذكر الجنرال الإسرائيليّ، أن هذين التحدّيين السياسيين، يجب أن يكونا بالتوازي مع العمليات العسكريّة (العدوانية) للجيش الإسرائيليّ، «لأنّه في هذه المنطقة بالذات، أي في سوريّة، تُواصل إيران التمركز بشكلٍ كبيرٍ في ظلّ سكوتٍ مُريب من قبل الدولتين العظميين: روسيا وأميركا»، وفق قوله.

وخلُص إلى أن جيش الاحتلال «يُجري تدريبات مُكثفة لمقاتليه على خط المواجهة تحضيراً لهجومٍ بريٍّ حاسمٍ ضدّ أعداء إسرائيل»، وأقرّ بأنّه «ليس في وسع أي قوة جويّة تحقيق انتصار لنا في المعارك المُقبلة، أو منع إطلاق الصواريخ من جانب أعداء إسرائيل» وفق ما نقل الموقع الأردني عنه.

وأضاف: «سيكون لزاماً علينا شنّ هجمات بريّة بقوّات كبيرة جداً وبسرعةٍ فائقةٍ» على حدّ تعبيره.

الكشف عن تفاصيل جديدة لتوريد منظومة الدفاع الجوي إلى سورية

| وكالات

كشفت تقارير إعلامية عن تفاصيل جديدة لتسليم روسيا منظومة «إس ٣٠٠» لسورية، وأشارت إلى أن روسيا قدمت إلى سورية هذه المنظومة بشكل مجاني.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف في رده على سؤال الصحفيين أمس بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية، حول شروط تسليم «إس–٣٠٠» إلى سورية: «إن هذا السؤال يجب أن يوجه لوزارة الدفاع»، مؤكداً أن التسليم قد تم.

يذكر أن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أبلغ الرئيس الروسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، فلاديمير بوتين، في اجتماع مجلس الأمن الروسي الذي عقد منذ أسبوع بأن عملية تسليم منظومة صواريخ الدفاع الجوي من طراز «إس–٣٠٠» قد استكملت عملياً.

وكانت روسيا، أعلنت تسليم «إس–٣٠٠» إلى سورية، يوم ٢٤ أيلول الماضي، رداً على تحطم الطائرة الروسية «إيل–٢٠»، بسبب هجوم لكيان الاحتلال الإسرائيلي على سورية.

ويوم الثلاثاء الماضي أبلغ وزير الدفاع الروسي بوتين وأعضاء مجلس الأمن القومي الروسي أن روسيا سلمت سورية ٤٩ قطعة من معدات منظومات «إس–٣٠٠» بما فيها ٤ منصات لإطلاق الصواريخ.

وأول أمس نقلت وكالة «نوفوستي» الروسية، عن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، قوله: «أفترض أن موازين القوى قد تغيرت بالفعل لصالح من يعتقدون أنه يجب ألا تكون هناك أعمال عدائية ضد سورية».

وفي تقرير نشرته أمس صحيفة «فزغلاد» الروسية نقلت عن مصدر عسكري بحسب وكالة «سبوتنيك»: إن روسيا أتمت، في أول تشرين الأول، توريد ٣ بطاريات من منظومات صواريخ «إس–٣٠٠بي إم» لسورية. وأفاد التقرير، بأن كل بطارية تضم ٨ قواذف صواريخ، وأن سورية تسلمت مع القواذف أكثر من ١٠٠ صاروخ.

وبحسب المصدر، فإن منظومات الصواريخ التي تم تسليمها إلى سورية كانت موجودة في حوزة أحد أفواج الصواريخ المضادة للطيران التابعة للقوات الجوية الفضائية الروسية والذي حصل مؤخراً على منظومات «إس–٤٠٠ تريومف»، لافتاً إلى أن صواريخ «إس–٣٠٠بي إم» خضعت للعملية التطويرية التصليحية قبل تسليمها إلى سورية.

وأكد المصدر، بأن روسيا قدمت منظومات «إس–٣٠٠بي إم» إلى سورية بشكل مجاني.

ويرى مراقبون، أن تأكيد المصدر بتقديم تلك المنظومة إلى سورية «مجاناً» يأتي رداً على إدعاء قناة «إسرائيلية» في نهاية أيلول الماضي نقلاً عن مصدر وصفته بـ«المطلع» أن سورية دفعت لروسيا مبلغ مليار دولار مقابل تزويدها بمنظومة «إس ٣٠٠».

وأضاف المصدر حينها: إن المبلغ المذكور أودع في المصارف الروسية قبل سنوات، عندما جرى الحديث أول مرة عن تزويد سورية بهذه المنظومات عام ٢٠١٣، إلا أنه جرى تجميد الصفقة في حينه تحت ضغوط حكومة الكيان الإسرائيلية، مما حال دون تحويل المبلغ نهائياً لروسيا في ذلك الوقت، بحسب زعمه.